



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سوق العراق للأوراق المالية ودوره في تعزيز القيمة الاستثمارية في البلاد

تانيا قادر عبد الرحمن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

سوق العراق للأوراق المالية ودوره في تعزيز القيمة الاستثمارية في البلاد

تانيا قادر عبد الرحمن*

الملخص:

- يمر سوق العراق للأوراق المالية بمرحلة تطويرية مستمرة، وفي الوقت نفسه يعاني العديد من المشاكل، وأوجه القصور، لكن على الرغم من ذلك، فهو سوق واعد.
- لا يمكن مواصلة تطوير سوق الأوراق المالية إلا من خلال اتباع نهج متكامل من السوق نفسه والدولة ولأجل جذب مستثمرين جدد إلى البورصة المحلية، يتطلب ذلك رفع قدرات الوعي لتفعيل الثقافة المالية لدى السكان وتطوير أدوات جديدة لإشراك المواطنين في الاستثمار.
- بالرغم من الجهود التي بذلت لربط سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق المالية العالمية منذ سنوات عدة، إلا أن ذلك الربط لم يتحقق بعد، الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات جديدة وفاعلة لربط السوق بالأسواق العالمية، الأمر الذي من خلاله سيشجع الكثير من المواطنين ورجال الأعمال الأجانب باستثمار مدخراتهم فيه.
- إذا لم تطرأ تغييرات على هيكل الأعمال التابع للقطاع الخاص في العراق، فإن سوق العراق للأوراق المالية لن يشهد تطوراً ملحوظاً، وستكون نتائج النمو محدودة.
- الحكومة بحاجة إلى تطوير نظام السندات بين سوق العراق للأوراق المالية وبين البنك المركزي العراقي، ومن الضروري أن تكون تلك السندات موجهة إلى إشراك القطاع الخاص في أنظمة تداول السندات.
- لا تشكل قيمة السندات والشركات الوسيطة والمعلنة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقل نسبة موجودة مقارنة بعدد من الدول في الشرق الأوسط.
- يتمتع الهيكل التنظيمي التابع لسوق العراق للأوراق المالية بتنظيم جيد، مما قد يشجع

*كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كركوك، تخصص محاسبة.

المستثمرين الأجانب على الاستثمار في هذا السوق. ومع ذلك، تظل المشكلة تتمثل في ضعف النمو في القطاع الخاص وقلة الأدوار الرسمية، مما يثير توترًا لدى المستثمر الأجنبي بشأن الاستثمار فيه.

- العراق بحاجة ماسة إلى تطوير الأدوات المالية وتعزيز الحماية القضائية لحاملي الأسهم، حيث أن بعض الأحكام القضائية قد تتطلب فترة زمنية طويلة تصل إلى سنتين حتى تنتهي، وهو أمر يجب تحسينه لتعزيز الثقة في السوق المالية.

مقدمة:

تتميز المشاريع الاقتصادية الحديثة بالضخامة والتشعب والنمو السريع، وهذا يتطلب توفر رؤوس أموال كبيرة لا يمكن الحصول عليها من خلال عدد محدود من الممولين أو عن طريق عدد من المصارف بسبب مشاكل الإقراض طويلة الأجل، لذا، فإن ظهور الشركات المساهمة كانت ثروة حقيقية في عالم تمويل المشاريع الاقتصادية، حيث أنها أفسحت المجال أمام تطور شكل ومضمون الشركات بشكل يسمح للشركة المساهمة تأمين المال اللازم لمشاريعها مهما كبر حجمها طالما أنها تحقق إنتاجية جيدة وذات سمعة جيدة في السوق.

وبالتالي، كان من الضروري تطوير سوق مناسب لتداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً، ويعد سوق الأوراق المالية المكان المناسب لتطوير وازدهار هذه الشركات من خلال تأمين ومكاسب بيع وشراء أوراقها المالية. وبالتالي، تأمين الموارد المالية اللازمة لمشاريعها وتحقيق أهدافها في النمو والتوسع.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن سوق الأوراق المالية تعد أداة مهمة وضرورية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، إذ من خلالها يمكن تحويل المدخرات إلى استثمارات مجدية، وبالتالي، فإن دراسة الظروف الحالية للأسواق المالية وتحديد المشاكل الرئيسية التي تقف امامها، ووضع التدابير اللازمة للقضاء عليها، وتطبيق مبدأ الانفتاح وتطوير نظام التأمين للمعاملات، يعد من الأساسيات التي ينبغي التركيز عليها عند التفكير بتطوير سوق الأوراق المالية.

وهكذا تبرز أهمية هذا السوق كونه يُعتبر سوق التداول، حيث يتم فيه تداول الأسهم والسندات التي يتم إصدارها لأول مرة في سوق الإصدار الأولي، فضلاً عن دوره البارز في دفع

عجلة التطور الاقتصادي إلى الامام، ويمكن القول إن سوق الأوراق المالية يعد العصب الرئيسي لتطور الاقتصاد في البلد.

ومن جانب آخر، يُعتبر صغر حجم الاقتصاد والسوق المحلية عائقاً أمام الاستفادة القصوى من قدرة السوق على جذب المزيد من الأموال لتأسيس شركات جديدة تدخل إلى سوق العمل الإنتاجي لأول مرة، أو لتوسيع نشاط الشركات الحالية من خلال زيادة رؤوس أموالها. هذا يمكن أن يعوق القدرة على توسيع الطاقات الإنتاجية وتحسين الخدمات المقدمة، وبالتالي يمكن أن يعيق المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية. (شندي، أديب قاسم، 159، 2013)

سوق الأوراق المالية

أشرنا إلى أن سوق الأوراق المالية تُعد أداة مهمة وضرورية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، إذ من خلالها يمكن تحويل المدخرات إلى استثمارات. وبالتالي، فإن دراسة الظروف الحالية للأسواق المالية وتحديد المشاكل الرئيسية التي تقف أمامها وتطبيق مبدأ الانفتاح وتطوير نظام التأمين للمعاملات. ولكي تصبح مستثمراً ومتداولاً ناجحاً فإن معرفة ماهية الأوراق المالية وكيفية عملها أمر مهم للغاية، إذ تقدم سوق الأوراق المالية للمستثمرين أفضل الطرق لتنمية رؤوس أموالهم.

وتُعرف سوق الأوراق المالية بأنها (عبارة عن آلية تتم بين البائع والمشتري بنوع معين من الأوراق المالية أو بأصل مالي، بحيث يمكنه من إتمام عمليات البيع والشراء). (ابادي ومقصوي، 159، 2020)

وفي هذا الصدد تقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين هما:

1. سوق الإصدار أو السوق الأولية:

ويمثل السوق الذي يتم فيه الاكتتاب الأولى للأوراق المالية، حيث يتيح فرصاً متعددة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم بأشكال متعددة من الأوراق المالية، ويعرف هذا السوق أيضاً باسم "سوق الإصدار". (السيسي، 146، 2014) وبالتالي فالسوق المالي هو الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار.

وفي نفس الوقت يمكن استخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية لتحديد مدى مساهمة الإصدارات الأولية وأهميتها النسبية في الاقتصاد القومي، حيث يعد سوق الأوراق المالية من الأنظمة المفتوحة، والتي تتأثر بالحالة الاقتصادية للبلد، إلا أنه يعد من الأسواق شديدة الحساسية تجاه المتغيرات الاقتصادية، ونجد أن مدى تأثيرها للمتغيرات الاقتصادية يختلف من حالة إلى أخرى تبعاً لكفاءة السوق) عبد الهادي، 2012، (35

2. سوق التداول أو السوق الثانوية:

يعتبر سوق التداول المكان الذي يتم فيه جميع المعاملات المالية من بيع وشراء، والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات السابق إصدارها من البائع إلى المشتري طبقاً لسعر السوق السائد للورقة المالية وقت البيع والشراء، وسواء تمت هذه المعاملات في أسواق منظمة أو غير منظمة.

وتنقسم سوق التداول بدورها إلى نوعين من الأسواق ألا وهما:

أ- الأسواق المنظمة (البورصات) :-

إذ تتصف هذه الأسواق بأن لها مركزاً تجارياً ثابتاً، يلتقي فيه كل من المتعاملين في عمليات البيع والشراء بورقة مالية مسجلة لتلك السوق، كما أنه ينظم بواسطة مجموعة من الأعضاء تنظم عمل السوق، ويتم التداول فيه على الأوراق المالية من قبل أشخاص متخصصين ومؤهلين لهذا النوع من النشاط، ويتم في هذه السوق عمليات تبادل للأوراق المالية بشكل مباشر أو عبر أجهزة الحاسب الآلي الموجودة داخل السوق، وذلك في إطار مجموعة من القواعد المنظمة للعمل، ولا يسمح في الأسواق المنظمة إلا بتبادل الأوراق المالية المسجلة فيها فقط، ومن أمثلة هذه الأسواق نيويورك وطوكيو) بنجيت، 2013، ص (12).

ب _ أسواق غير المنظمة: -

يُستخدم مصطلح «الأسواق غير المنظمة» لوصف المعاملات التي تتم خارج الأسواق المنظمة، ويتم التعامل في الأسواق غير المنظمة في الأوراق المالية غير المسجلة في السوق الرسمي، إذ تمتاز هذه الأسواق بسهولة التعامل، نظراً لتحررها من الكثير من الشروط والقيود التي يفرضها التعامل في السوق الرسمي، وتتم عملية التبادل في هذا الأسواق من خلال مكاتب المتعاملين وسماسة

السوق، حيث يتوفر لديهم البيانات الكاملة عن الأوراق المالية محل التعامل وأسعارها. (اندرواس، 2015، ص 55)

ونتيجة لذلك، يمكن القول إن أسواق الأوراق المالية تحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، إذ تمثل أحد المصادر المهمة لتوفير الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي توجد بها سيولة غير مستغلة، كذلك لها أهميتها الحيوية لتمويل القطاعات التي تواجه عجزاً في سيولتها النقدية، فهي تعد آلية يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من قطاع المدخرين إلى قطاع المستثمرين، حيث يقوم هؤلاء المستثمرون باستخدام هذه الموارد المالية في استثمارات إنتاجية ترفع من الناتج الوطني.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن لكل سوق من أسواق رأس المال لها خصوصيتها، التي تنبع من ظروف نشأتها. إلا أنها تتميز بعدد من الخصائص المشتركة، من حيث ضيق نطاقها وقصور هيكلها المؤسسية وأطرها التشريعية وافتقارها إلى متطلبات الشفافية؛ ونتيجة لهذه الخصائص المشتركة، يظهر أداء هذه الأسواق بشكل غير مرضٍ وغير مقبول، ولا تحقيق الأهداف المنتظرة منها عند مقارنتها بنظيرتها من الأسواق العالمية.

سوق العراق للأوراق المالية

إذا ما تمعنا النظر في سوق العراق للأوراق المالية، فلا يخفى علينا أن هناك علاقة وطيدة تربط بين كل من رأس المال ومعدلات النمو الاقتصادي، ولكن على الرغم من هذه العلاقة يمكننا القول إن هناك ضعفاً وعدم فاعلية لهذه العلاقة بالنسبة لسوق العراق للأوراق المالية. بالتالي، لا تزال الرؤيا غير واضحة بشكل عام بخصوص أثر سوق العراق للأوراق المالية على النشاط الاقتصادي في البلد. إلا أنه وبشكل عام يمكننا القول إن أسواق المال تساهم وبشكل فعال في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، يُعد سوق الأوراق المالية العراقي ذو نشأة حديثة نسبياً حيث تم في البداية تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية في سنة 1992، وكان تابع آنذاك إدارياً لوزارة المالية، واستمر بالعمل ما يقارب خمسة عشر شهراً. وبعد ذلك، عاد إلى العمل في 24/6/2004 استناداً لقانون رقم (74) لسنة 2004، والذي بموجبها يقضي بتأسيس مؤسستين مهمتين في السوق المالي العراقي وهما سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقية.

إذ تتولى هيئة الأوراق المالية مهمة سلطات الإشراف والرقابة على حركات تأسيس الشركات وتداول أوراقها المالية والرقابة على نشاط سوق التداول النظامي، وكان الهدف منه هو تشجيع الادخار الخاص وتحويله إلى استثمارات مجدية في قطاعات إنتاجية في الشركات المساهمة.

يُعد سوق العراق للأوراق المالية حالياً في مرحلة تطويرية، وفي الوقت نفسه يعاني من العديد من المشاكل وأوجه القصور، ومع ذلك، فإنه يظل سوقاً واعداً يحمل الكثير من الفرص، ومن جانب آخر لا يمكن مواصلة تطوير سوق الأوراق المالية إلا من خلال اتباع نهج متكامل من السوق نفسه والدولة، ولأجل جذب مستثمرين جدد إلى البورصة المحلية، يتعين تفعيل أنشطة لتفعيل الثقافة المالية لدى السكان وتطوير أدوات جديدة لإشراك المواطنين في الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم التعاون بين البنك المركزي وسوق الأوراق المالية العراقي وفقاً لشروط خاصة تتعلق بإيداع السندات الحكومية وشبه الحكومية، وتداولها في السوق المالي ضمن برنامج التداول الإلكتروني، كما تبذل مساعي جادة لربط سوق الأوراق المالية العراقي بالأسواق المالية الأجنبية والعربية، من خلال إدخال الاستثمار الأجنبي في السوق نظراً للدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار على السوق (ابادي، ومقصوي، 2020، 160).

وعلى الرغم من وجود البنية التحتية اللازمة لربط سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق المالية العالمية منذ سنوات عديدة، إلا أن ذلك الربط لم يتحقق إلى حتى الآن، مما يتطلب قيام السوق بخطوات جديدة وفاعلة لربط السوق المذكور بالأسواق العالمية، الأمر الذي من خلاله سيشجع الكثير من المواطنين ورجال الأعمال باستثمار مدخراتهم فيها.

يهيمن على سوق العراق للأوراق المالية تبادل الأسهم التابعة إلى المصارف الخاصة، وبالرغم من التصميم الجيد لهيكل السوق، إلا أن العداوة التنظيمية تجاه القطاع الخاص والأعمال الخاصة في العراق تحد بشكل كبير من فائدة سوق العراق للأوراق المالية.

خصائص سوق الأوراق المالية

ويمكن تحديد عدد من الخصائص التي يتمتع بها سوق الأوراق المالية بشكل عام منها-

- تمثل الأسواق المالية أحد الأوعية الهامة في توظيف المدخرات في المجتمع.

- تمويل الأرصد النقدية من مجرد مدخرات متراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة.
 - عدم ضرورة أن يكون المستثمر في الأوراق المالية متخصصاً في مجال أنشطة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.
 - تمثل بورصات الأوراق المالية أسواقاً منتظمة يتم فيها تداول الأوراق المالية بانتظام، ويفرض من قبل قوى الطلب والعرض وبتعادها تحقق الأسعار العادلة من خلال البيع والشراء؛ وبالتالي تحقق رغبات المتعاملين فيها.
 - يمثل سوق العراق للأوراق المالية نقطة التقاء وتبادل بمعنى سوف يبين عرض وطلب رؤوس الأموال طويلة الأجل حيث إن أدواتها ممثلة في قيم منقولة.
 - يمكن أن توفر السوق أفضل الفرص الاستثمارية نسبياً مقارنة بالمجالات الأخرى، والتي ترتفع فيها درجة المخاطرة إضافة إلى أنها تساعد على إصلاح الأوضاع الاقتصادية بالدولة.
- في الوقت نفسه، أصبحت ممارسة الاستثمار في الأوراق المالية امرأ شائعاً جداً وطبيعياً تماماً في جميع البلدان المتقدمة اقتصادياً، على سبيل المثال، ففي الاقتصادات المتقدمة يشهد غالبية السكان هم من مستثمري القطاع الخاص، وتشمل هذه العملية فئات واسعة من السكان. وفقاً لاستطلاع أجرته مؤسسة غالوب عام 2016، فإن 52% من البالغين في الولايات المتحدة لديهم أصول في الأوراق المالية إلى جانب سوق الأسهم اليابانية في بداية عام 2016.
- وعلى الرغم من الأرباح التي تحققت للشركات المساهمة، إلا أنها تتعرض إلى التراجع نتيجة إلى عدد من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسهم أغلب الشركات المساهمة في السوق، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: - (الشندي 2013، 162).
- الأوضاع السياسية المضطربة.
 - الزيادة الكبيرة في رؤوس الأموال للشركات، والتي تؤدي إلى إغراق الأسواق بالأسهم المصدرة.
 - بعض الممارسات الضارة لبعض الوسطاء في السوق.

- الإشاعات التي يروجها العديد من المستثمرين والوسطاء في السوق من أجل رفع أو خفض أسهم شركة من شركات السوق بهدف الحصول على الربح البسيط.
- افتقار أغلب المستثمرين إلى الحد الأدنى من المعرفة بعملية التداول في السوق.
- غياب الشركات (صانعي السوق) والتي من شأنها الحفاظ على مستوى الأسعار من التدهور وإعادة التوازن إليه.

طبيعة سوق الأوراق المالية الكفوءة

أصبح الدخول إلى سوق الأوراق المالية أمراً سهلاً للغاية في الوقت الحالي، ولكن البحث عن الكيفية التي تكسب من خلالها المال في هذا السوق لم يعد بالأمر السهل. يتمثل المفهوم الأساسي للسوق هو مكان البيع والشراء للسلع والخدمات، والمفهوم الاقتصادي للسوق يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة، وقد اقتصر مفهوم سوق الأوراق المالية في تحويل الفوائض المالية من مجرد مدخرات متراكمة إلى استخدامات إنتاجية تؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم زيادة فرص العمالة وزيادة الدخل القومي من خلال السماسرة. (أندروس، 15، 2015)

ونتيجة لذلك، فإن سوق الأوراق المالية الكفوءة هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة بما يسمح بتحقيق استجابة سريعة وفورية في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، وهذا يساعد في تحقيق التوازن بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، وعليه تعد الأوراق المالية عصب الحياة للأسواق المالية ولتنمو الاقتصادي في أي بلد، وذلك نظراً لكونها السلعة الوحيدة التي تتداول في تلك الأسواق، والتي يتم فيها التعامل على هذه الأوراق بيعاً وشراءً بموجب قوانين الطلب والعرض، وفي هذا الصدد تحتل الأسواق المالية مركزاً حيوياً في الأنظمة الاقتصادية الحديثة، والتي تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في جمع رؤوس الأموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية في البلد عند القيام بنشاطها الإنتاجي والخدمي إلى موارد مالية تفوق إمكاناتها وقدراتها الذاتية، ولذا، فليس من المستغرب أن نجد أن غالبية الشركات الصناعية والتجارية والخدمية تعمل بحجم يفوق حجم مواردها الذاتية المتاحة، وتكون بذلك في حاجة إلى وسيلة لتمويل هذه العمليات والنشاطات، ولا شك أن تطوير سوق الأوراق المالية يحتاج إلى منصة لجذب الادخار المالي وتخصيصه نحو الاستثمارات لتمويلها

من خلال نقل الأموال من أصحاب الفائض المالي (المدخرين) إلى أصحاب العجز المالي الذين يرغبون في الاستثمار في المشاريع، بافتراض وجود سوق يتسع للمنتجات الصناعية على المستوى الدولي والمحلي. وعلى هذا الأساس، فإن أسواق الأوراق المالية تساعد في حسن تخصيص الموارد في الاقتصاد، وتجعل تحركات الموارد المالية بين مختلف الاستخدامات على قدر من الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية؛ ومن ثم زيادة فرص العمالة والدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الرفاهية الاقتصادية.

برامج الإصلاح والتطوير قد منحت أسواق الأوراق المالية مزيداً من الانفتاح المالي والتنوع في أدوات التداول، ودفعت بها نحو العولمة المالية، وانكشافها عن الأزمات المالية والتي يترتب عنها حالة من عدم التأكد في المستقبل وانحيار الثقة بأسواق الأوراق المالية، وتدهور في الأسعار والتداول وزيادة الخسائر، ودليل على ذلك الآثار التي ولدتها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كما أفرزت تلك الأزمات الكثير من التحديات من أبرزها المنهجية الاستراتيجية في إدارتها والتعامل مع متغيراتها والتخفيف من آثارها على المستويين المحلي والدولي، فضلاً عن الأبعاد الأخرى المتمثلة في متطلبات إعادة الثقة في الأسواق، وفي أذهان المتعاملين. وفي ظل مساعي تحرير الحسابات الرأسمالية للعديد من الاقتصاديات العربية ودوره في دعم التكامل الاقتصادي العربي، يتأكد صعوبة بقاء أسواق الأوراق المالية وبخاصة الناشئة منها بمنأى عن تداعيات تلك الأزمات المالية. (مداني، 2014، 105).

ومن الجدير بالذكر إلى أن هناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي تسهم في تعزيز الكفاءة في سوق الأوراق المالية، والتي يمكن تحديدها بما يلي: (صالح وفريدة 2010، 184).

❖ ينبغي أن يكون سوق رأس المال منظماً بشكل جيد، ويضم عدداً كبيراً من المتعاملين، سواء كانوا مستثمرين أو مقترضين. ويجب أن تكون العلاقة طردية أي بمعنى أنه كلما زاد عدد المستثمرين زادت معه درجة الكفاءة الهيكلية، التي تعكس درجة المنافسة في السوق.

❖ في ظل المناخ التنافسي المتاح للسماسرة في خدمة المستثمرين، يتوقع أن تصل نتائج تحليل المعلومات المنشورة من قبل مصادر مختلفة إلى العملاء بسرعة فائقة، وفي نفس الوقت تقريباً، مما يعني أن هناك استجابة فورية تنعكس مباشرة في سعر الأوراق المالية قيد التداول، وتتميز هذه الاستجابة باستحالة انفراد أي أحد من المستثمرين بميزة السبق في شأن تقييم للسعر الذي يباع به السهم.

❖ فور وصول المعلومات الجديدة، والتي قد تعد أنباء سارة أو غير سارة يعمل المستثمرون على تقدير قيمة الأصول بالارتفاع أو بالانخفاض وللإشارة إنه لا وجود فاصل زمني بين الوصول إلى نتائج محددة بشأن القيمة الحقيقية للسهم وحصول كافة المستثمرين عليها.

❖ ولكي نقول إن السوق يتصف بالكفاءة الكاملة، فإنه يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه، وعلى وجه السرعة، والتي من شأنها تغيير نظيرتهم في الشركة المصدرة للسهم، حتى تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك بناءً على طبيعة الأنباء إذا كانت سارة أو غير سارة.

ووفقاً لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي يفترض يتميز بها السوق الكفوء.

✓ أن يكون المتعاملون في السوق ذوي حكمة ورشد في اتخاذ قرارات الاستثمار المتنوعة، بالشكل الذي يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثروتهم.

✓ إتاحة المعلومات للجميع، من المقرضين والمستثمرين والإدارة والجهات الحكومية ومراقبي الحسابات، دون تحمل أية تكلفة، مما يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء الشركات خلال الفترات القادمة.

✓ الحرية التامة في تداول الأدوات المالية دون فرض أي قيود ضريبية، كما وعدم فرض أية تكاليف على عملية التداول.

✓ وجود عدد كبير من المتعاملين؛ مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير في الأسعار في تلك السوق.

✓ في مثل هذه السوق، لا يستطيع أي مستثمر أن يحقق عائداً مرتفعاً يفوق ما حققه المستثمرون الآخرون، لأن العائد يكون كافياً لتعويض كل مستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في السهم محل الصفقة فقط.

ومن الجدير بالذكر أن كفاءة سوق الأوراق المالية تعتمد بشكل كبير على كفاءة نظم المعلومات المالية، وبناءً على هذا الأساس، فإن نجاح سوق الأوراق المالية يحتاج إلى معلومات مبنية

على مجموعة من العناصر تتمثل في.

- 1- إظهار الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالي وهو ما يعرف بالإفصاح العام الذي يوفر قدراً كافياً من المعلومات يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.
- 2- توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للمؤسسة المعنية لحساب القيمة الحقيقية لها.

استراتيجيات التداول في سوق الأوراق المالية

قبل أن نلقي نظرة على بعض أنواع الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استخدامها في سوق الأوراق المالية، دعونا نناقش أولاً الأسواق الأفضل لتطبيق استراتيجيات التداول عليها. استراتيجية التداول الناجحة هي عبارة عن مجموعة من القواعد والشروط التي تساعد في اتخاذ قرارات التداول السليمة والصحيحة، ويمكن تحقيق استراتيجية التداول السليمة حسب السوق الذي يتم تداوله. وأن الأسواق المالية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في معدلات نمو الاقتصاد في مختلف القطاعات إلا أن صغر حجم الاقتصاد في مختلف القطاعات بالإضافة إلى صغر حجم الاقتصاد والسوق المحلي يمثل عائقاً أمام الاستفادة من قدرة السوق على جذب المزيد من الاستثمارات، والذي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وخدمة الاقتصاد الوطني. بالتالي، لا بد من تنشيط سوق الإصدار بشكل أكبر من خلال تنويع الأوراق المالية المصدرة بالسوق، حتى يتمكن السوق من تنمية المدخرات وتعبئتها لغرض جذب الاستثمارات.

ولطالما كانت الاستراتيجيات جزءاً أساسياً من سوق التداول في الأوراق المالية. وبالتالي، يُنصح المبتدئين في هذا المجال بالاطلاع على المراجعات والإستراتيجيات والتوصيات التي تصدر من قبل الخبراء المختصين بهذا المجال، أما أولئك الذين بدؤوا خطواتهم الأولى للتو فهناك بعض الاستراتيجيات التي قد تساعدهم في التداول والاستثمار الذكي في الأسواق المالية والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

فهم الأهداف وأساليب التعامل: من الضروري جداً عندما يقرر أي شخص الانطلاق في رحلة تداول، فإن أول شيء عليه فعله هو أن يضع في ذهنه هدفاً واضحاً حول مجموعة الأساليب التي سيستخدمها. فكل أسلوب تداول له ملف مخاطر منفصل مرفق به. وبالتالي، يعد اتخاذ القرار الصحيح أمراً ضرورياً للحصول على رحلة تداول ناجحة

الحفاظ على وتيرة بطيئة: أفضل سبيل لتحقيق تجربة تداول ناجحة هو الاتساق، وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تثقيف النفس وإنشاء خطة تداول للمستقبل، إذ إن الالتزام بهذه الأخيرة والعمل وفقها هو بالضبط ما يحتاج إليه المستثمر دائماً للتركيز عليه.

استكشاف خطط تداول جديدة: كلما نمت تجارب الشخص تغيرت احتياجاته بشكل أفضل، لذلك فإن خطته يجب أن تكون انعكاساً لهدفه، وفي حال تغير وضعه المالي، فإنه بحاجة إلى العمل وفق خطة جديدة.

التحقق من العواطف: ينبغي على الشخص أن لا يسمح لعواطفه بالتحكم في قراراته التداولية. إذا تكبد خسارة في صفقة معينة، يجب عليه عدم الاندفاع والعودة إليها بكل ما لديه. بدلاً من ذلك، يجب أن يلتزم بالخطة التي وضعها مسبقاً وأن يتقبل الخسائر كجزء من عملية التداول. يجب عليه أيضاً أن يتذكر أن محاولة «الانتقام» عموماً لا تؤدي إلا نادراً إلى نتائج إيجابية في عالم التداول.

معرفة السوق قبل البدء بالاستثمار: من خلال تثقيف الشخص لنفسه في سوق التداول، ومحاولة فهم كل منحنى قد تتبعه التجارة واستغراق الوقت الكافي في دراسة كل شيء. ومعرفة ما الذي يمكن أن يؤثر بالضبط على رأس المال قبل المخاطرة به.

وضع حد للمخاطرة الذي يرغب فيه المستثمر قبل استخدامه: فلن تستطيع إعادة الأموال المستثمرة في التجارة بعد الاستثمار، ولا المخاطرة بأكثر مما يستطيع الفرد تحمله.

الخاتمة:

لأجل الارتقاء بأداء الأسواق المالية وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية وجذب الاستثمارات الخارجية إليها يمكننا من بلورة مجموعة من الاقتراحات كما في الآتي -

● إن علاج أوجه القصور في سوق الأوراق المالية يعود إلى عدد من الخيارات، والتي أثبتتها التجارب في الدول العربية كالسماح بدخول المؤسسات المالية المصرفية وشركات الوساطة الأجنبية، سعياً لتوسيع السوق وتعزيز سيولته.

● لا بد من خلق العوامل اللازمة لرفع مستوى أداء السوق والمحافظة عليه بصورة دائمة.

- تنمية وتنشيط الاستثمار الإنتاجي وتوجيه المواطن نحو الادخار بدلا من الاستهلاك.
- معالجة أوجه القصور في مجال بعض المعلومات وعناصر الشفافية والإفصاح المالي وأساليب ونظم الإدارة المالية مع الاستمرار في العمل على تطوير واستكمال تنظيم الأطر القانونية والمؤسسية للسوق وخلق ودعم المؤسسات وأدوات التعامل الحديثة.
- عمل خطة إعلامية للتعرف على فرص ومزايا الاستثمار المالي.
- سوق الأوراق المالية يمكن أن يعمل على دعم وتنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية.
- الاهتمام بقطاع التأمين؛ لأنه يعتبر الضمان لعمل جميع القطاعات بطريقة آمنة وسهلة.

المصادر

1. ابادي، مصطفى كاظمي ومقصوي، هشام صبيح، 2020، سوق العراق للأوراق المالية وأثره في الصناعات التحويلية، مجلة الدنانير، العدد (19)، ص 155-178.
2. أندرواس، عاطف وليم، 2015، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 17.
3. بجيت، إيمان صبري 2013، دور سوق الأوراق المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر من (2010-2000) دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
4. السيسي، صلاح الدين حسن 2015، البورصات والأسواق المالية، دار الكتاب الحديث، ص 133.
5. الشندي، أديب قاسم 2013، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية (دراسة حالة) مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص (154-173).
6. عبد الهادي، عصام، 2012، طبيعة أسواق الأوراق المالية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
7. مداني، احمد، 2014، صناعة التحوط ضد الأزمات المالية في أسواق الأوراق المالية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (2)، ص 98-124.
8. صالح، مفتاح ومعارفي، فريدة 2010، متطلبات كفاءة الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، عدد (7) ص 181-194.
9. غنتر، فرانك، الاقتصاد السياسي للعراق، 2015.